

في قراءاتهم للقضايا التي ناقشها المؤتمر الفرعي المحلي في محافظة عدن

رجال قانون وأكاديميون يجمعون على ضرورة بلورة الرؤى والإجراءات المطلوبة للانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات

العام الخامس للمجالس المحلية، هذه خطوة عملية كان ينبغي ان تناقش في المؤتمرات الفرعية.

اما المآخذ القانوني الثاني هو مناقشة التقسيم الإداري الحالي للتقسيم الحالي هو تقسيم عرقي بعد تركة من الدولتين السابقتين في عهد التشطير علماً بأن دستور الوحدة نص على ان تقسم اراضي الجمهورية اليمنية بقانون يحدد تسمياتها وحدودها الإدارية هذا النص كما يقول الدكتور ظل نصاً ميثاً منذ عام 1990 اي منذ قيام الوحدة وحتى الآن لم يصدر قانون التقسيم الإداري. وبحسب تنفيذ القانون انه لا توجد شرعية دستورية الا لمحافظة ريمة التي اقراها مجلس النواب في القانون رقم (5) لعام 2004. وكان مفروض ان تقدم وزارة الادارة المحلية التقسيم العرقي الى مجلس النواب لاقتراره حتى اصدار قانون جديد للتقسيم الإداري.

اما المآخذ القانوني الثالث للدكتور حول المواضيع التي ناقشها المؤتمر الفرعي وهو الذي كان ينبغي ان يناقشها المؤتمر مشروع تعديل قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م، وفي هذه الاتجاهات تغيير تسميته من قانون السلطة المحلية الى قانون الحكم المحلي وتحديد الموارد السيادية حصراً التي تذهب الى الحكومة المركزية وضخ الوحدات الإدارية كل الضرائب والعوائد والجمارك ومبيعات الاراضي وغيرها لتكون موارد مختصة بالمحافظات. الى جانب ضرورة منح الشخصية الاعتبارية للمجالس المحلية ونقل اختصاص شكل الوظائف الحكومية الى المجالس المحلية بحيث يكون التوظيف من اختصاص المجالس المحلية في المحافظات عبر الوحدات الإدارية. مثل هذه الاتجاهات كان يفترض ان يسميها مشروع التعديلات.

حكم محلي واسع الصلاحيات

في حين المآخذ القانوني الرابع الذي ابداه الدكتور انتقاده للمصطلح الذي ردد في مناقشات المؤتمر الفرعي مثل حكم كامل او واسع الصلاحيات وقال: لا يوجد في النظرية العامة للامركزية حكم محلي كامل الصلاحيات او واسع الصلاحيات، وضرب مثلاً بنموذج الحكم المحلي الناجح وهو النموذج البريطاني وهو صورة من صور اللامركزية الاقليمية. واختتم رؤيته القانونية بان الحكم المحلي في اليمن سيضمن للبلد الوحدة السياسية والتنمية الشاملة ومحاربة الفساد المركزي.



القضايا التي تتصل بحياة الناس اليومية تستحق الدراسة والبحث

الاعمال حيث قسم المنظمون للحكم المحلي الى اربعة انواع الأول يتم تنازل السلطات المركزية عن الكثير من صلاحياتها التي تتصل بالمجتمعات المحلية بشكل شبه مستقل، اما النوع الثاني فهو التفويض الذي تقوم بموجبه السلطات المركزية للسلطات المحلية في التنفيذ والإشراف على مشاريع التنمية في المجتمعات المحلية، في حين يعطي النوع الثالث من الحكم المحلي صلاحيات واسعة للسلطات المحلية في تنفيذ واقتراح المشاريع التنموية خاصة في المجتمعات المحلية ويكون توزيع السلطات فيها بين المركزي والمحلي.

الدكتور بارحمة: كان ينبغي ان يناقش المؤتمر مشروعات عملية لتطوير نظام الحكم المحلي
 أما الأستاذ د. علي مهدي العلوي بارحمة استاذ مساق الحكم المحلي في كلية الحقوق بجامعة عدن في قراءته للقضايا التي ناقشها المؤتمر الفرعي المحلي في عدن قال ان الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي التي قدمت في المؤتمر قدمت في جانب نظري وكأنها تضع البلد في بداية الأخذ بنظام اللامركزية الاقليمية وكان بحسب رأيه ينبغي ان تقدم مشروعات عملية لتطوير نظام الحكم المحلي وإجراء تعديلات خاصة بالمواد 145، 146، 147، 148 الى جانب تقديم الإجراءات القانونية لكيفية التعديل الدستوري على ان يتم التعديل الدستوري بعد انتهاء المؤتمرات الفرعية او على أقل تقدير بعد انقضاء المؤتمر

□ عدن - احمد حسن عقربي

□ مجمل القضايا التي

نوقشت باستفاضة

وشافية من قبل المشاركين

الاكاديميين والقانونيين

ومؤسسات المجتمع المدني

في المؤتمر الفرعي المحلي

في محافظة عدن تم تناولها

بقراءات متنوعة تركزت على

التفاصيل وبلورة الاجراءات

والرؤى الخاصة بنقل السلطة

المحلية الى نظام الحكم

المحلي واسع الصلاحيات

لوضع حد للتعقيدات الادارية

والمالية المركزية.

في قراءته القانونية حول القضايا القانونية التي طرحت في المؤتمر وبحاجة الى بلورة وتفاصيل قانونية يرى القانوني علي عبدالله الحداد ان المقترحات والملاحظات المطروحة في الاجراءات القانونية المطلوبة نحو توسيع صلاحيات الحكم المحلي كانت بحاجة الى اعطاء تفاصيل وتوضيح الجوانب القانونية التي ستترتب في هذا الشأن وان تكون هناك مناقشات علمية وتحليلية عميقة تجاه المخارج القانونية نحو اللامركزية وتعقيدات المركزية الشديدة من حيث تمرر القرار تناغماً مع التوجه الديمقراطي والشفافية المطلوبة. ومضى يقول: ان المؤتمر تطرق الى التعقيدات القانونية والعراقيل القانونية التي ينبغي تجاوزها لكنه لم يحدد تلك القوانين والنصوص القانونية التي هي بحاجة الى تعديل ولم يتم تحديدها تناغماً مع توجهنا نحو الحكم المحلي الواسع الصلاحيات.

وأضاف ان قضية المال العام وتعزيز الثقة ودور الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد لم تأخذ الحاجة المطلوبة من النقاش وكان ينبغي ان يتم صون وكرامة الوظيفة العامة ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بالقيم واخلاقيات الوظيفة العامة وتفعيل القانون في هذا المجال على كافة العاملين في وحدات الخدمة العامة وعلى جميع قطاعات الدولة. وأكد ان يتم في هذا الشأن نشر ثقافة التوعية القانونية لدى أفراد المجتمع والتعريف بأهمية المال العام وعلاقته باقتصاد الوطن والتنمية وتحسين ظروف حياة ومعيشة المواطن.

الإدارة الفاعلة اساس التنمية

□ القانوني ماهر محمد صالح في قراءته القانونية لما خرج به المؤتمر الموسع للسلطة المحلية الذي انعقد تحت شعار الإدارة الفاعلة أساس التنمية الشاملة أوضح ان التنمية لن تتحقق الا متى ما وجدت تلك الإدارات، لكن ما ينبغي الاجابة عليه في هذا الخصوص هو كيف يمكن لهذه الإدارة او تلك ان تكون فاعلة وتحقق التنمية المطلوبة وهذا الأمر يتطلب جهود الجميع التي نصب في الأخير باتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمنشودة.

د. الربيعي: طغى على المؤتمر الفرعي الطابع التنظيمي التقليدي

□ الدكتور فضل عبدالله الربيعي رئيس مركز دراسات المستقبل تناول في قراءته للقضايا التي ناقشها المؤتمر الفرعي المحلي في عدن القضايا التي

اثارها المؤتمر في المجلس المحلي التي تستحق الدراسة والبحث وخاصة التي تتصل بحياة الناس اليومية ومعاناتهم المتمثلة في الخدمات كالمياه والكهرباء وتمليك المساكن الشعبية والنزاعات الناشئة عن الاراضي الزراعية او السكنية



الى جانب البطالة والخصخصة التي تمت في عدن. مشيراً الى انها تمثل مشاكل وتحديات كبرى. وأوضح قائلاً: انه اذا ما اردنا الانتقال الى الحكم المحلي فان تلك القضايا بحاجة الى خطوات عملية اجرائية تستند الى قوة قرار مركزي خصوصاً وان فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد وجه في أكثر من مناسبة بان تشكل لقاءات ضرورية بمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والسياسية لبحث تلك المشكلات التي تتحدى التنمية الا ان الطابع التنظيمي التقليدي قد طغى على اعمال المؤتمر.

واعاد الدكتور الربيعي في سياق قراءته لوقائع المؤتمر ان قانون السلطة المحلية الحالية يتعارض مع الكثير من القوانين التشريعية وبالتالي فالانتقال الى السلطة المحلية لا بد ان يأخذ الطريقة العلمية الصحيحة وليس الجدول حول حكم واسع او كامل بل الأهم من ذلك هو تهيئة المجتمعات المحلية على القيام بهذه